

الوحدة

02

تحليل الهيكل المالي

- I. التحليل المالي الكلاسيكي**
- 1- تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية:
 - 2- مفهوم الميزانية المالية.
 - 3- أهداف تحليل الميزانية:
 - 4- بناء تحليل الميزانية:
 - 5- المؤشرات المالية الأساسية
 - 6- التوازن المالي في التحليل الكلاسيكي:
- II. التحليل المالي الوظيفي -**
- 1- مفهوم الميزانية لوظيفية
 - 2- أقسام وبناء الميزانية لوظيفية
 - 3- المعادلة الأساسية للخرينة
 - 4- التوازن المالي الوظيفي
- III. سلسلة تمارين**

المراجع المعتمدة لهذه الوحدة:

- 1- الياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، داروائل للنشر، عمان، 2011.
- 2- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دارهومة، الجزائر، 2013.
- 3- Georges Legros, **Mini manuel de finance d'entreprise**, Dunod, Paris, 2014.
- 4- Dov Ogien, **Maxi Fiches de Gestion Financière de l'Entreprise**, Dunod, Paris, 2018.
- 5- Francis Grandguillot & Béatrice Grandguillot, **Analyse financière : exercices avec corrigés détaillés 2018-2019**, Gualino, France, 2018.
- 6- Alain Burlaud, **Finance d'entreprise: Manuel & application**, Edition foucher, France, 2007.

التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية في بدايات القرن الماضي وبالتحديد في فترة الكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع وانهيار المؤسسات مما أوجد حاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي.

I. التحليل المالي الكلاسيكي.

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث يعتبر هذا التحليل أن المؤسسة وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية قبل أن تكون وحدة إنتاجية، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد الأصول والخصوم، وهو طريقة للتحليل التقليدي يهتم قبل كل شيء بخطر العسر المالي وخطر الإفلاس.

كما يركز هذا التحليل على تصنيف عناصر الأصول والخصوم حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، حيث يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة (المدة التي يستغرقها كل عنصر من عناصر الأصول للتحويل إلى سيولة) تصاعديا من الأعلى نحو الأسفل، بينما يتم ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها (المدة الزمنية لاستحقاق كل عنصر من عناصر الخصوم) المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل، بالإضافة إلى مبدأ السنوية لتسهيل عملية ترتيب المعيارين السابقين

1- مفهوم الميزانية المالية.

الميزانية المالية (أو ميزانية السيولة) هي الميزانية التي يتم من خلالها جرد عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير لتقييم مخاطر التخلف عن السداد (غالبا ما يتم استخدام الميزانية المالية من قبل البنوك في حالة دراسة ملفات طلبات القروض)، مع العلم أن خطر التخلف عن السداد يمكن أن يكون مستقلا عن ثروة المؤسسة (ذمة المؤسسة) كونه يتعلق بمدى توافر هذه الاستحقاقات آنيا (حالة العسر المالي)، أما وضعية الإفلاس المالي فهي الحالة التي تكون فيها ثروة المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموع ديونها.

2- أهداف تحليل الميزانية:

استخدم التحليل المالي الميزانية أول الأمر من طرف البنوك بهدف تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا من هذه البنوك وعلى أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدم له من المؤسسة أو رفضه، ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية الوظيفية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، ويقصد بالقدرة على الوفاء قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، أما سيولة عنصر من عناصر الأصول فيقصد بها إمكانية تحويل هذا العنصر إلى نقود بشكل سريع، فالميزانية المالية إذن تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير.

3- بناء تحليل الميزانية:

الميزانية المالية (أو ميزانية السيولة) هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، والتي يتم من خلالها جرد عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير لتقييم مخاطر التخلف عن السداد (غالبا ما يتم استخدام الميزانية المالية من قبل البنوك في حالة دراسة ملفات طلبات القروض)، مع العلم أن خطر التخلف عن السداد يمكن أن يكون مستقلا عن ثروة المؤسسة (ذمة المؤسسة) كونه يتعلق بمدى توافر هذه الاستحقاقات آنيا (حالة العسر المالي)، أما وضعية الإفلاس المالي فهي الحالة التي تكون فيها ثروة المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموع ديونها.

لذلك فإن الميزانية المالية تستند على 4 معايير هامة تستجيب والغاية من استعمالها هي:

- 1- ترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها من الأقل سيولة إلى الأعلى سيولة.
- 2- ترتيب عناصر الخصوم من الأطول مدة استحقاق إلى الأقل مدة استحقاق.
- 3- مبدأ السنوية وهو المقياس الذي يتم على اساسه تحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة أكثر من سنة وتلك التي تبقى أقل (الحدود التي تفصل بين المدى القصير والمدى الطويل).
- 4- تقوّم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها (السوقية) وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

أما منهجية بناء الميزانية المالية فتتمثل:

- 1- إزالة الأصول الوهمية من عناصر الأصول، بهدف احترام قاعدة توازن الميزانية، وبالتالي يجب تخفيض من قيمة الأموال الخاصة في جهة الخصوم.
- 2- يجب إدراج الأصول بقيمتها الحقيقية وليس بالقيم التاريخية المعروضة في الميزانية المحاسبية، بهدف اعطاء صورة احسن لذمتها المالية. كما يمكن لنجاز جدول لفائض أو ناقص القيمة.
- 3- اعادة ترتيب الديون بحسب تاريخ استحقاقها.

عناصر الميزانية	اقسام الميزانية	
الاستثمارات الصافية - الجزء من التثبيات المالية لأقل من سنة + تكاليف مقيدة سلفا لأكثر من سنة + أصول الاستغلال لأكثر من سنة (مخزون الأمان أو المخزون الدائم).	الأصول الثابتة (أصول + سنة)	الأصول
الأصول المتداولة بقيمتها الصافية + الجزء من التثبيات المالية لأقل من سنة + تكاليف مقيدة سلفا لأقل من سنة + اوراق الاستلام القابلة للخصم.	الأصول المتداولة (أصول - سنة)	
الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية - رأس المال المكتتب غير المستعان به + اعانات الاستثمار + الحسابات الجارية للشركاء المجمدة + مخصصات المؤونات ذات الطبيعة الاحتياطية - قيم الأصول الوهمية - الأرباح التي سيتم توزيعها + (-) تحويل مبالغ فائض أو ناقص القيمة.	الأموال الخاصة	
القروض طويلة الاجل - الجزء من القروض الذي سوف يتم تسديده بعد اقل من سنة + مخصصات المؤونات الاخطار والتكاليف لأكثر من سنة + الضرائب المستحقة لأجل أكثر من سنة	القروض طويلة الاجل (ديون + سنة)	الخصوم
القروض قصيرة الاجل + مبلغ توزيعات الأرباح التي سيتم توزيعها + الجزء من القروض الذي سوف يسدد على المدى القصير (اقل من سنة) + مخصصات مؤونات الاخطار والتكاليف المبررة (لأقل من سنة) + منتجات مقيدة سلفا + ديون جبائية واجتماعية + المبلغ المعلق بأوراق الاستلام القابلة للخصم.	الخصوم المتداولة (ديون - سنة)	

وبشكل عام يمكننا تمثيل الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

الخصوم	الأصول
<p>الأموال الدائمة (CP):</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة. - الديون الطويلة والمتوسطة الاجل. - المطالب المستحقة لأجل أكثر من سنة. 	<p>الأصول الثابتة (AI):</p> <ul style="list-style-type: none"> - التثبيتات المالية، المادية والمعنوية. - أصول الاستغلال الثابتة لأكثر من سنة.
<p>القروض قصيرة الاجل (DCT):</p> <ul style="list-style-type: none"> - حسابات المورد وملحقاته. - الاعتمادات البنكية الجارية. 	<p>الأصول المتداولة (AC):</p> <ul style="list-style-type: none"> - المخزونات. - حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء). - المتاحات (حسابات الصندوق، الخزينة، البنك...)

4- المؤشرات المالية الأساسية

1-4 رأس المال العامل سيولة FR_L :

تقضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات أكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن السنة. وتبعا لقاعدة التوازن المال السابقة من الضروري توفير هامش اضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة وطبيعتها وتطورها، اذ يمثل هذا الهامش رأس المال العامل سيولة FR_L .

2-4 حساب رأس المال العامل سيولة:

يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين، منظور اعلى الميزانية (1) ونظور ادنى الميزانية (2)، وعلى هذا الاساس يحسب رأس المال العامل سيولة وفق العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل سيولة = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$FR_L = CP - AI \dots\dots\dots (1)$$

رأس المال العامل سيولة = الأصول المتداولة - القروض القصيرة الاجل

$$FR_L = AC - DCT \dots\dots\dots (2)$$

5- التوازن المالي في التحليل الكلاسيكي:

1-5 من أعلى الميزانية: توجد ثلاثة حالات وهي:

- الحالة الأولى : رأس المال العامل سيولة موجب $FR_L > 0$ (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية): في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث حققت فائض في الأموال الدائمة بعد تغطية كامل الأصول غير الجارية، بمعنى المؤسسة حققت توازن مالي على المدى المتوسط والطويل.
- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب $FR_L < 0$ (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع استثماراتها حيث يلبي جزء من احتياجاتها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية اضافية لتغطية الجزء في التمويل.

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم $FR_L = 0$ (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية): وفي هذه الحالة يحدث توافق تام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.
2-5 من أسفل الميزانية: هناك ثلاثة حالات يمكن تناولها:

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب $FR_L > 0$ (الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية): أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب $FR_L < 0$ (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية): في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم $FR_L = 0$ (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية): في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي أدني، أي استطاعت تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون حدوث عجز أو فائض.

6- تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين متغيرين (رقمين) موجودين في القوائم المالية تربطهما علاقة كمية أو دلالة مشتركة، وهناك الكثير من النسب المالية المتعارف عليها التي تستخدم لتقييم الحالة المالية العامة للمؤسسات بشكل عام. كما أنها تستخدم على عديد المستويات كالمدرء داخل المؤسسة، المساهمين الحاليين أو المستقبليين للمؤسسة وخاصة من قبل الدائنين الحاليين أو المستقبليين. والمحلل المالي يستخدم النسب المالية لمقارنة نقاط القوة والضعف في مختلف المؤسسات. المؤشرات المالية قد تكون على شكل عدد عشري مثل 1.3 أو نسبة مئوية مثل 10%. حيث تستخدم المؤشرات المالية على شكل نسبة مئوية إذا كانت قيمتها عادة أقل من 1 بينما تستخدم المؤشرات على شكل رقم عشري إذا كانت قيمتها عادة أكبر من 1. وعلى أي حال كتابة المعدلات بأي من الطريقتين سيكون مقبول ولكن استخدام هذا المبدأ يجعلها أكثر سهوله للفهم. تكون النسب المالية المحسوبة انطلاقا من الميزانية المالية مناسبة لدراسة السيولة والملاءة المالية للمؤسسة. وهي تهم خاصة الاطراف الدائنة المؤسسة، وتعمل المؤسسة على ضمان ان تبقى هاته النسب ضمن الحدود المقبولة.

1-6 سيولة الميزانية:

تستهدف مراقبة الأصول لأقل من سنة (تلك التي يمكن تحويلها بسرعة إلى أموال سائلة) تتجاوز الديون المستحقة لمدة أقل من سنة واحدة (الأكثر استحقاقا)، في هذه الحالة فان خطر الافلاس يكون بعيدا على المدى القريب.

2-6 ملاءة المؤسسة:

تكون للمؤسسة ملاءة مالية جيدة في حالة كانت قيمة أصولها الحقيقية كافية للسماح بدفع جميع الديون المستحقة عليها أي أن قيمة الأموال الخاصة تكون موجبة، لذلك تعرف الملاءة المالية في سياق توقف المؤسسة عن نشاطها الاستغلالي وبيع أصولها (تصفية المؤسسة).

ملاءة مالية جيدة \Leftarrow الأصول $<$ Σ الديون \Leftarrow الأموال الخاصة $<$ 0

ملاحظات	طريقة الحساب	النسبة	
هذه النسبة يجب ان تكون اكبر من 1، كون النقود المتاحة بسرعة تسمح بتغطية الديون الاكثر الجاحا.	أصول أقل من سنة / خصوم أقل من سنة	السيولة العامة	نسب السيولة
يجب أن تكون كبيرة وحدد لها الحد الأدنى 0.3 والحد الأقصى 0.5، وهي تمثل تغطية الديون القصيرة بواسطة الأموال المتداولة من غير المخزونات التي يحتفظ بجزء منها لاستمرارية عملها ويكون من الصعوبة تحويلها إلى سيولة عند الحاجة.	أصول أقل من سنة باستثناء المخزونات / خصوم أقل من سنة	السيولة المختصرة	
إن هذه النسبة لا تمثل أهمية كبيرة لأن هناك ارتباط ضعيف بين القيم الجاهزة والديون قصيرة الاجل، ويكون مجال القيم المقبولة لهذه النسبة مثل سابقه.	متاحات / خصوم أقل من سنة	السيولة الحالية	
تعتبر هذه النسبة معيارا يتم الاسترشاد به لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المشروع لتغطية احتياجاته من الاستخدامات، فكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي وبالتالي مؤشرا على قوة المشروع.	أموال خاصة / \sum الأصول	الاستقلالية المالية	نسب الملاءة

ملاحظة: توجد العديد من النسب المالية الأخرى التي يتم استخدامها بغرض التحليل المالي وفق الاحتياجات المطلوبة.

II. التحليل المالي الوظيفي.

تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية هي: وظيفة الاستغلال، ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل، مهمتهم تحقيق الهدف العام للمؤسسة.

1- الوظائف الأساسية في المؤسسة

1-1 وظيفة الاستغلال: يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل و تكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أم مختلطة... إلخ.

2-1 وظيفة الاستثمار: يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل الذي يحقق المدروية والفعالية الاقتصادية.

3-1 وظيفة التمويل: يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الاجمالية للمؤسسة.

2- مفهوم الميزانية لوظيفية.

مفهوم الميزانية الوظيفية هو أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب عناصر الأصول والخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل) ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول).

فالتحليل الوظيفي هو أساس تحليل الخزينة وخاصة في المحيط المصرفي، فهو التحليل المفضل المطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وهو يركز على المقاربة الاقتصادية التي تركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة

التمويل) وكيفية استعمالها لتمويل الاستخدامات (دورة الاستثمار ودورة الاستغلال). كما يسمح بتفسير وضعية الخزينة عي نهاية الدورة وتطورها.

هذا التحول في التعبير يدل على ظهور أداة تحليل للخزينة: الاستخدامات تمثل الأموال المنفقة، والموارد تمثل مصدر هذه الأموال. وتحليل التوازن المالي على المدى المتوسط ينبغي أن ينطلق من الميزانية الوظيفية، والغرض من التحليل هو التحقق من المعادلة الأساسية، المعروفة باسم معادلة الخزينة.

3- اقسام وبناء الميزانية لوظيفية.

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويا هي :

- 1- مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة: تشكل الموارد الدائمة (R_D) من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة، الديون متوسطة وطويلة الاجل، الإهلاكات والمؤونات، النتائج المتراكمة والاحتياطات. أما الاستخدامات المستقرة (E_S) فتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- 2- مستوى استخدامات الاستغلال (E_{exp}) وموارد الاستغلال (R_{exp}): وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال والمتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها والمتمثلة في المورد.
- 3- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال (E_{Hexp}) و الموارد خارج الاستغلال (R_{Hexp}): هي كل الاحتياجات و الموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- 4- مستوى الخزينة: وتتضمن استخدامات الخزينة (E_T) المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة (R_T) المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة R_D الأموال الجماعية الديون م و ط الجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة E_S الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال R_{exp} مستحقات المورد ملحقاته.	استخدامات الاستغلال E_{exp} المخزونات الاجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها
موارد خارج الاستغلال R_{Hexp}	استخدامات خارج الاستغلال E_{Hexp}
موارد الخزينة R_T الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة E_T المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)

نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، حيث ننتقل من قاعدة توازن الميزانية بأن مجموع الموارد يجب أن تساوي مجموع الاستخدامات:

$$R = E \Rightarrow R_D + R_{exp} + R_{hexp} + R_T = E_s + E_{exp} + E_{hexp} + E_T$$

$$\underbrace{R_D - E_s}_{FR_{ng}} = \underbrace{(E_{exp} - R_{exp})}_{BFR_{exp}} + \underbrace{(E_{hexp} - R_{hexp})}_{BFR_{hexp}} + \underbrace{(E_T - R_T)}_{T_{ng}}$$

$$FR_{ng} = \underbrace{BFR_{exp} + BFR_{hexp}}_{BFR_g} + T_{ng}$$

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

1-4 رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} :

يتمثل رأس المال العامل الصافي في ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).

- $FR_{ng} > 0$: رأس مال عامل إجمالي موجب يشير على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

- $FR_{ng} < 0$: رأس مال عامل إجمالي سالب يشير على أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

- $FR_{ng} = 0$: رأس مال عامل إجمالي معدوم يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل.

2-4 الاحتياج من رأس المال العامل BFR

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين الرسم على القيمة المضافة الديون الاجتماعية والجبائية.

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{exp} : يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

$$BFR_{exp} = E_{exp} - R_{exp}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hexp} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي.

$$BFR_{hexp} = E_{hexp} - R_{hexp}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFR_g : وهو مجموع الرصيدين السابقين.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

3-4 الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng}

تشكل الخزينة الصافية الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال

وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة السالبة وهي حالة العجز في التمويل، ويحسب بأحد الطريقتين التاليتين:

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

$$R_t - E_t = T_{ng}$$

4-4 ملخص لحالات الخلل المالي الوظيفي.

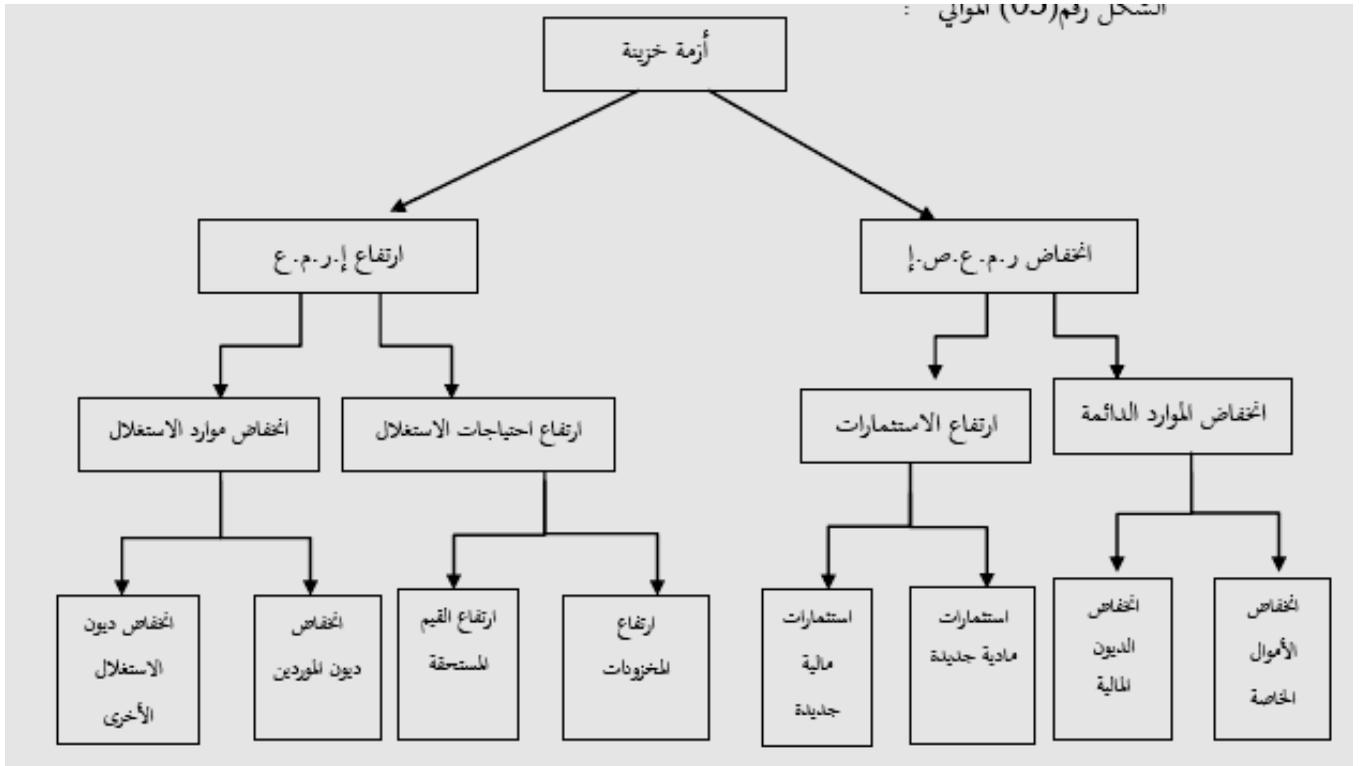
ويمكن توضيح ذلك حالات التوازن المالي كما في الشكل الموالي المعبر عن الميزانية المختصرة حسب حالة الخزينة الصافية.

FRng	BFR _{exp}	FRng	BFR _{exp}
	BFR _{hexp}		BFR _{hexp}
Tng (-)		Tng (+)	

حالة مؤسسة ذات خزينة صافية سالبة

حالة مؤسسة ذات خزينة صافية موجبة

الشكل لتالي يظهر اسباب الخلل المالي وفق المعادلة الاساسية للخزينة.



مقياس التحليل المالي
2020/2021

III. سلسلة تمارين

التمرين رقم 1: أسئلة بخيارات متعددة.

- 6- تعمل المؤسسة على الاحتفاظ برأس مال عامل إجمالي:
 أ- موجب وبأكبر قيمة.
 ب- سالب ومتحكم به.
 ت- موجب ويتناسب مع حجم وامكانيات المؤسسة.

تمرين رقم 04:

اليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة اليقين في 31/12/2015:

الخصوم		الاصول	
المبلغ	التعيين	المبلغ	التعيين
...	الموارد الدائمة	...	الاستخدامات الثابتة
...	الموارد الخاصة		
...	الديون المالية		
....	الخصوم المتداولة	...	الأصول المتداولة
200	للاستغلال	300	للاستغلال
120	خارج الاستغلال	250	خارج الاستغلال
80	خزينة الخصوم	50	خزينة الأصول
...	المجموع	...	المجموع

معلومات اضافية:

- نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة = 1.4.
 - الديون المالية الثابتة تمثل 30% من الموارد الثابتة.

المطلوب:

- 1- احسب الاستخدامات الثابتة والموارد الدائمة.
 2- أكمل الميزانية الوظيفية.
 3- احسب BFR_{ng} و T_{ng} ونسبة الاستدانة المالية.
 4- حساب رأس المال العامل سيولة من أدنى الميزانية.
 5- الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

- 1- تسمح الميزانية الوظيفية:
 أ- دراسة التوازن المالي للمؤسسة.
 ب- دراسة الملاءة المالية للمؤسسة.
 ت- تحليل ساكن للهيكل المالي.
 ث- تحليل ديناميكي للهيكل المالي.
 2- علم على الاجابة التي تتوافق مع التوازن المالي للمؤسسة:
 أ- أبواب الميزانية الوظيفية.
 ب- مستوى FR_{ng} وتطوره.
 ت- مستوى BFR_{ng} وتطوره.
 ث- مستوى الخزينة الاجمالية وتطورها.
 ج- العلاقة بين FR_{ng} ، BFR_{ng} و T_{ng} وتطوره.

- 3- الحصول على مورد من رأس المال العامل للاستغلال يتعلق بوضعية:

- أ- استثنائية لمؤسسة توزيع.
 ب- عادية لمؤسسة توزيع.

- 4- توزيع النتيجة لاحتياطات وتوزيعات أرباح تؤثر:

- أ- بالرفع في الاموال الخاصة بمبلغ النتيجة.
 ب- بالرفع في الاموال الخاصة بمبلغ الاحتياطات.
 ت- بالرفع في الديون الاكثر من سنة بمبلغ التوزيعات.
 ث- بالرفع في الديون الاقل من سنة بمبلغ التوزيعات.

- 5- من بين وضعيات التوازن التالية، اشر على الوضعية الصحية من اجل مؤسسة صناعية:

أ-

BFR	FR
T +	

ب-

BFR	FR
	T -

ج-

BFR	FR
T +	

ح-

BFR	FR
	T -